المحاضرة الأولى: الوظيفة المالية في المؤسسة

تمهيد:

تعتبر المؤسسة مصدر للثروة والممول الأساسي للأسواق بالمنتجات، وبالتالي وجب البحث عن أحسن الطرق لتسييرها وتوجيهها نحو تحقيق العديد من الأهداف، سواء للمتعاملين معها من العملاء، أو الموردين أو المالكين أو المساهمين بحيث يتعامل المدير المالي مع وضعيات مالية متنوعة تتصف كلها بارتفاع درجة المخاطرا لذلك يتوجب عليه قبل اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه الوضعيات إجراء تشخيص شامل للوضعية المالية للمؤسسة.

1. مفهوم المؤسسة:

يمكن تعريف المؤسسة بانها اندماج عدة عوامل بهدف انتاج او تبادل سلع او خدمات مع اعوان اقتصاديين اخرين وهذا في إطار قانوني ومالي واجتماعي معين وضمن شروط اقتصادية تختلف زمنيا ومكانيا تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به.

لا يوجد هناك مفهوم موحد للمؤسسة وذلك بسبب تعقد طبيعة هذا الكيان الاقتصادي ووجوده في محيط يتسم بالتعقيد، إلّا أننا سنحاول تقديم مفهوم للمؤسسة وذلك وفقا للعديد من وجهات النظر المختلفة و أهمها:

1.1.المؤسسة وحدة لتوزيع الدخل: تعتبر المؤسسة وسيلة لتكوين الدخل وتوزيع المداخيل التي أنتجتها على مختلف المتعاملين الاقتصاديين والماليين، فبعد ما يتم إنتاج السلع والخدمات توجه هذه المنتجات إلى البيع وينتج عن ذلك مداخيل يطرح منها قيمة الاستهلاكات الوسيطة، ونجد ما يسمى بالقيمة المضافة والتي تعبر عن الرصيد الهام الذي يظهر لنا مدى نجاح نشاط المؤسسة في تنمية الفوائض، والقيمة المضافة لا يمكن اعتبارها دخل صافي للمؤسسة لأن هناك العديد من الأطراف التي تساهم في تكوين هذه القيمة وأبرزهم مختلف الأعوان الاقتصاديين والماليين وبالتالي فإنهم يستفيدون من هذه القيمة.

2.1.المؤسسة وحدة إنتاج وتوزيع: وفقا لهذا المنظور تعرف المؤسسة على أنها تنظيم اقتصادي مستقل يتكون من وسائل بشرية ومادية يتم المزج فيما بينها وذلك من أجل القيام بإنتاج سلع وخدمات توجه للتسويق، وبالتالي يمكن اعتبار المؤسسة بأنها عون اقتصادي يقوم بوظيفة رئيسية تتمثل في إنتاج السلع والخدمات.

3.1.المؤسسة مركز لاتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية: تعتبر المؤسسة قاعدة للقرارات الاقتصادية لأنها تلعب دورا هاما في الاقتصاد، فالقرارات التي تتخذها المؤسسة تؤثر في الكثير من الجوانب في الحياة الاقتصادية المهمة، وتختلف هذه القرارات باختلاف الظروف الاقتصادية والبيئة المحيطة بالمؤسسة، وتختلف باختلاف المعايير التي تعتمدها المؤسسة فيمكن لهذه القرارات أن تتعلق بالمدى القصير، أو المتوسط، أو حتى الطويل؛ بحيث ينجر على هذه القرارات العديد من المسؤوليات، لذلك لابد أن تتسم عملية اتخاذ القرار بالدقة والتركيز ولا يكون ذلك إلا إذا استندت تلك القرارات على أسس علمية دقيقة.

4.1.المؤسسة خلية اجتماعية: يركز هذا المفهوم على العنصر البشري والذي يعتبر حسب هذا المفهوم النقطة الأساسية لنشاط المؤسسة، فالمؤسسة تقوم بتوظيف يد عاملة وبالتالي فهي تقوم بواجب اجتماعي، ووظيفة اجتماعية حساسة وذلك بتوفيرها لعدة احتياجات يكون هؤلاء العمال بأمس الحاجة لها، وبالتالي ووفقا لهذا التعريف يمكن اعتبار المؤسسة تجمّع بشري يسعى لتحقيق الأهداف المختلفة.

5.1.تعريف المؤسسة كنظام: من خلال هذا المنظور تعرف المؤسسة على أنها نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالمحيط الخارجي بحيث يتكون هذا النظام من مجموعة من العناصر التي تتفاعل فيما بينها والمترابطة والتي تسعى لتحقيق أهداف مختلفة، وتقوم الطريقة النظامية على دراسة العناصر المكونة لظاهرة معينة بمراعاة الارتباطات والتفاعلات الموجودة بين هذه العناصر، وتتمثل العناصر المكونة لنظام المؤسسة من أنظمة فرعية وهي:(النظام الفرعي التجاري والنظام الفرعي الإنتاجي والنظام الفرعي المالي) ويتميز كل نظام فرعي بهدف فرعي محدد، وبما أن الأنظمة الفرعية للمؤسسة متفاعلة فيما بينها فان ترابط الأهداف الفرعية للأنظمة يرمي لتحقيق الهدف العام لنظام المؤسسة، ويتمثل الهدف العام للمؤسسة في التكيف مع المحيط العام للمؤسسة وينقسم بدوره إلى أهداف فرعية، فمثلا الهدف التجاري يتمثل في التكيف مع المحيط التجاري للمؤسسة والهدف الفرعي الإنتاجي يتمثل في التكيف مع المحيط الإنتاجي للمؤسسة، أما الهدف الفرعي المالي فيتمثل في التكيف مع المحيط المالي.

2.الوظيفة المالية:

تعتبر الوظيفة المالية من بين أهم الوظائف في منظمات الأعمال فلا يمكن للمؤسسة أن تقوم بأنشطتها المختلفة من إنتاج وتسويق وتوزيع وبحث وتطوير...الخ دون أن توفر

الأموال اللازمة لتمويل هذه النشاطات، وهو ما يؤكد طبيعة العلاقات المتشابكة والتداخل الذي يربط الوظيفة المالية بمختلف الوظائف الأخرى ويبين صعوبة تحديد مجالها ونطاقها مقارنة بالوظائف الأخرى.

1.2.تعريف الوظيفة المالية: تعرف الوظيفة المالية بانها الوظيفة التي تهتم بتجميع الأموال الضرورية لتغطية احتياجات المؤسسة بهدف تحقيق الاهداف المسطرة وهذا بالتنسيق مع الوظائف الاخرى.

وتعرف أيضا بانها مجموعة من المهام والأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح والأقسام تهدف إلى إدارة التدفقات المالية والبحث عن الموارد المالية الضرورية والاستخدام الأمثل لها، فالوظيفة المالية هي عبارة عن الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد والرامية إلى تمكين المنشأة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما عليها من التزامات في الوقت المحدد باستخدام الأدوات المتاحة لها، فالوظيفة المالية تتجلى في المهام التي يقوم بها المسيرون الماليون من وضع لخطط التمويل للحصول على الموارد المالية ومن ثمة استخدام هذه الموارد بطريقة تؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة بتوظيف مختلف الأساليب والأدوات والتقنيات المتعارف عليها في المجال المالي.

2.2.أهمية الوظيفة المالية في المؤسسة: الوظيفة المالية هي تلك الإدارة المالية التي تهتم بتنظيم حركة الأموال أي التدفقات النقدية الداخلية والخارجية اللازمة لتحقيق أهداف المشروع والوفاء بالالتزامات المالية التي عليه في الوقت المناسب من أجل عدم تعرض المشروع إلى عسر مالي، فالوظيفة المالية تحتوي على مجموعة من الوظائف المتعلقة بكل من التمويل ومتابعة المحاسبة بكل أنواعها(التحليلية والعامة)، إضافة إلى قرارات التمويل والمؤشرات المالية والمراقبة الداخلية والإحصائيات وتسيير السيولة والمخاطر المالية بكل أنواعها فجميع هذه الوظائف موجودة ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة ويمكن إبراز أهمية الوظيفة المالية في النقاط الآتية:

- ✓تضمن الوظيفة المالية التمويل لمختلف نشاطات المؤسسة سواء بواسطة التمويل بالقروض قصيرة الأجل أو المتوسطة أو الطويلة.
- ✓تسمح الوظيفة المالية بمراقبة التدفقات النقدية وإدارتها وذلك وفقا لقواعد وأسس التوازن المالي.

✓تساهم الوظيفة المالية في مساعدة المدراء الماليين في رسم سياسة مالية تمكن من تنفيذ الخطط الموضوعة لاسيما فيما يخص امتلاك الأصول الثابتة.

✓تساعد وتساهم الوظيفة المالية في رسم قواعد التخطيط المالي والموازنات التقديرية للمؤسسة، كما تسهر على دفع المصاريف والنفقات وفي المقابل تقوم بتحصيل الحقوق والمستحقات.

3.أهداف الإدارة المالية: هناك العديد من الأهداف التي تسعى الإدارة المالية لتحقيقها، فالهدف الرئيسي لأي مؤسسة هو البقاء والنمو والازدهار، ومن أجل أن تحقق المنشأة هذا الهدف لا بد لها أن تحقق أهدافا مساندة أخرى من أجل الوصول لتحقيق الهدف الرئيسي، ويمكن تحديد هذه الأهداف فيما يلي:

1.3.تعظيم الأرباح: يعني تنظيم الأرباح الوصول لتحقيق مستوى ملائم من الأرباح، وهو المستوى الذي لا يقل على المستوى الذي تصل إليه المشاريع المماثلة (المؤسسات الأخرى) والتي تتعرض لنفس الظروف ونفس المخاطر، ويمكن الحكم على فاعلية القرارات في منشأة معينة من خلال حجم الأرباح المتحقق، لذلك تسعى دوما المؤسسات لتبني القرارات التي تؤدي إلى زيادة الأرباح وتجنب القرارات المؤدية للتقليل من الأرباح ويمكن قياس الأرباح بعدة طرق أبرزها:

- العائد على حقوق الملكية؛
- العائد على الأصول؛
- الفرق بين النفقات والإيرادات؛
- العائد على الأموال المستثمرة؛
- الزيادة في المخرجات عن المدخلات.

وبالتالي فان المؤسسات الاقتصادية تسعى لتحقيق أرباح ملائمة من أجل ضمان بقائها واستمراريتها، والسبب في أهمية تحقيق الأرباح كمعيار لاتخاذ القرارات لأنها تعبر عن مدى الاستغلال الاقتصادي لموجودات المؤسسة، وبالتالي تعتبر معيارا ومقياسا للحكم على الأداء الاقتصادي لها.

2.3.تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة: ويعني ذلك مضاعفة ثروة المؤسسة أو مضاعفة القيمة الصافية لها، وتعظيم القيمة المالية للمؤسسة ناتج عن قراراتها الاستثمارية والتمويلية

لأنها تؤثر بشكل كبير على العائد المتوقع ودرجة المخاطرة المرتبطة بالعائد، ويمكن التعبير عن مضاعفة القيمة السوقية للمؤسسة بتعظيم القيمة السوقية لسعر سهم المؤسسة في سوق الأوراق المالية، ويعتبر هذا الهدف أكثر أهمية من تركيز المؤسسة على تعظيم الأرباح لأنه يأخذ بعين الاعتبار توقيت الحصول على التدفقات النقدية أي القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المصاحبة لهذه التدفقات، كما تجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين العائد والمخاطر هي علاقة طردية بحيث تزداد العوائد المتوقعة كلما زادت درجة المخاطر للحصول على هذا العائد.

3.3.تحقيق سيولة ملائمة: السيولة تبين لنا مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند حلول تاريخ استحقاقها المتوقعة منها وغير المتوقعة، وذلك من خلال التدفق النقدي العادي الناتج عن مبيعاتها إضافة إلى ذلك تحصيل ذممها بالدرجة الأولى والحصول على التمويل اللازم من مصادر أخرى بالدرجة الثانية، فيقع على عاتق المدير المالي مسؤولية توفير سيولة كافية وملائمة للمؤسسة من أجل مقابلة الالتزامات المالية التي عليها من أجل عدم تعرضها لعسر مالي، ويمكن تعريف السيولة بما يلي:

- ✓السيولة هي القدرة على تحويل بعض الأصول إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر.
- ✓السيولة هي أن تتوفر الأموال عند الحاجة إليها.
- ✓السيولة هي القدرة على توفير الأموال بكلفة معقولة من أجل مواجهة الالتزامات عند استحقاقها.

4.3.الربحية: تعتبر الربحية هدف أساسي ورئيسي لجميع المؤسسات وأمر ضروري لبقائها واستمرارها ونموّها، وهدف يسعى إليه المستثمرون ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة، وتعتبر أيضا وسيلة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استعمال الموارد الموجودة بحوزتها، وتعمل المؤسسة على تحقيق الربحية من خلال القرارات المتعلقة بطريقة استخدام المؤسسة للموارد المتاحة لها من أجل اقتناء مختلف أنواع الأصول، إضافة لقرار الاستثمار نجد قرار التمويل وهو القرار المتعلق بطريقة اختيار المصادر التي سيتم من خلالها الحصول على الأموال اللازمة للمؤسسة من أجل تمويل الاستثمار في أصولها.

مما سبق يمكن القول أن السيولة والربحية هدفين متلازمين ولكنهما متعارضان، ووظيفة المسير المالي هو التوفيق بينهما حيث أن تحقيق أحدهما سيكون على حساب

التضحية بشيء من الآخر، فالربحية تستوجب استثمار الأموال في أصول أقل سيولة وذلك لارتفاع عائدها، وهذا الأمر يتعارض مع هدف السيولة مما يعرض المؤسسة لمخاطر عالية.

5.3.النمو: يعتبر هذا الهدف بمثابة محصلة للأهداف السابقة زيادة على عوامل أخرى وهو ما يسمح للمؤسسة بالتوسع و الاستمرار ويرتكز على مدى قدرة المؤسسة على تعظيمها للثروة انطلاقا من الأرباح المتراكمة التي تحققها.

4. مفهوم الإدارة المالية و وظائفها:

1.4.مفهوم الادارة المالية:

تعددت تعاريف الإدارة المالية بتعدد الكتابات في هذا الموضوع، إلا أن هذه التعاريف بقيت مستمدة من مهام ومسؤوليات المدير المالي، ورغم وجود بعض الاختلافات في مهام ومسؤوليات رجال الإدارة المالية والتي تختلف من مشروع لآخر باختلاف قطاع النشاط وطبيعته وكذا حجمه، ومن بين هذه التعاريف نذكر:

الإدارة المالية:هي الإدارة المسؤولة عن اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة المتعلقة بالتمويل منها مصادر التمويل المختلفة بالإضافة الى القرارات المتعلقة بالاستثمار بالشكل الذي يحقق زيادة قيمة المؤسسة في السوق.

الإدارة المالية: هي تلك الإدارة التي تقوم بنشاطات مالية متنوعة من خلال تنفيذها لوظائف فنية متخصصة كالتحليل المالي، تقييم المشاريع، إعداد وتفسير التقارير المالية، الميزانيات التقديرية، الاندماج، إعادة التنظيم المالي وغيرها، من خلال تنفيذها لوظائف إدارية كالتخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة.

الإدارة المالية: تنطوي على كل ما يتعلق بالأموال في المؤسسة من خلال كيفية التخطيط والحصول على الأموال و الاستخدام الأمثل لها، وهذا النشاط المالي له نفس الأهمية للمؤسسة سواء في حالة توسع أو انكماش أو ثبات، وبصفة عامة احتياجات مالية دائمة ينبغي إشباعها بطريقة مناسبة.

2.4. وظائف الإدارة المالية: يمكن الإلمام بأهم وظائف الإدارة المالية فيما يلي:

1.2.4.التخطيط المالي: يعتبر التخطيط من أبرز وظائف الإدارة المالية لأنه هو الركيزة الأساسية، ولقد عرفه "هينري فايول" بأنه محاولة التنبؤ بالمستقبل مع الاستعداد لهذا المستقبل ومنه يمكن تعريف التخطيط بأنه عبارة عن عملية حساب للمستقبل ومحاولة التنبؤ

به ووضع الخطوط الرئيسية لمستقبل مالي مأمون، فأولى مهام المدير المالي وضع خطط مالية، لأن أي مشروع قائم هو بحاجة إلى المال للتشغيل والتوسع فلا يمكن معرفة حاجة هذا المشروع من المال إلا بعد عملية التخطيط وذلك من خلال إعداد الموازنات التقديرية قصيرة الأمد والطويلة وذلك حسب طبيعة الوضعية، بحيث يعتمد المسير المالي على العديد من أساليب التخطيط الحديثة والتي تتضمن حساب الدخل والمصاريف والتدفقات النقدية ورأس المال العام والموازنة النقدية والموازنة الرأسمالية وذلك من أجل أن يحدد مسبقا حجم الأموال المطلوبة ومدتها.

2.2.4.القيام بتنظيم الوظيفة المالية(الحصول على الأموال): يعتبر الحصول على الأموال من الوظائف الأساسية للإدارة المالية فتدبير الأموال كنشاط يبدأ ببداية المنشأة ويتواصل بتواصل نشاطها، فعندما ترغب المؤسسة في الحصول على الأموال اللازمة بواسطة إصدار الأسهم، يقوم المسير المالي بإعداد نشرة الإصدار من أجل تعريف المستثمرين بالمشروع، أما إذا أرادت المنشأة الحصول على التمويل من البنوك فيقوم المسير المالي بإعداد المعلومات الأساسية عن النشاط الذي من أجله يطلب القرض مبينا فيه كيفية استخدام القرض وكيفية تسديده مع الفوائد...الخ، ويمكن أن تقوم المنشأة بطرح سندات يتم بيعها للجمهور مباشرة، وفي كل هذه الحالات تظهر لنا مهام المسير المالي في الحصول على الأموال وكيف أنه يأخذ بعين الاعتبار مصدر هذه الأموال وتكلفتها والمخاطر الناتجة عنها ومحاولة الحصول على أحسن هذه المصادر.

3.2.4.الرقابة المالية: تمكن الرقابة المالية من تقييم أداء المشروع وذلك بمقارنة الأداء مع الخطط الموضوعة من أجل التعرف على الصعوبات التي تعترض هذه الخطط والقيام بحل هذه الصعوبات وحل الانحرافات وتصحيحها، وبالتالي فان على المسير المالي أن يقوم بتصميم نظام للرقابة المالية يستطيع من خلاله مراجعة الأداء الفعلي مع الخطط الموضوعة عن طريق تقارير الأداء والتي تمكنه من اكتشاف الانحرافات ومنه البحث عن أسباب حدوثها ثم معالجتها.

4.2.4.استثمار الأموال (إدارة رأس المال): إن الأموال الموجودة لدى أي مؤسسة تكون محدودة وتتميز بالندرة لذلك جاء الاهتمام باستعمال المال بالشكل الأمثل، وإذا ما أرادت المؤسسة النجاح لابد أن تستخدم هذه الأموال من أجل أن تعطي أعلى عائد ممكن وذلك بالأخذ بعين الاعتبار المخاطر المرتبطة بالعائد لذلك يتوجب على المسير المالي المقارنة

بين العديد من البدائل مثل صرف الأموال على الأبحاث أو التطوير أو على عمالة إضافية أو شراء مخزون سلعي أو شراء آلات جديدة...الخ، ومن هنا بدأ استخدام المعايير الاستثمارية للمفاضلة بين البدائل المتاحة من أجل إمكانية قياسها على أسس علمية سليمة لذلك أصبح التركيز على إدارة الأصول من مهام الإدارة.

5.2.4.قرارات توزيع الأرباح: تتضمن سياسات توزيع الأرباح تحديد النسبة التي سيتم دفعها نقدا للمساهمين والأرباح التي سيتم توزيعها عل شكل أسهم مجانية وأيضا تتضمن المحافظة على استقرار معدلات التوزيع على المدى المتوسط والطويل.